
Kareem Murad ATEE¹ & Alaa Abd Al Kadum JABAR²

**THE ROLE OF THE IRAQ ELITE IN BUILDING THE STATE
AFTER AYEAR 2003**

<http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.4-3.15>

Research Article

Received:

12/03/2021

Accepted:

27/03/2021

Published:

01/05/2021

This article has been
scanned by **iThenticat**
No plagiarism detected

Copyright © Published
by Rimak Journal,
www.rimakjournal.com

Rimar Academy, Fatih,
Istanbul, 34093 Turkey
All rights reserved

Abstract:

It appear in Iraqi stste in this time of the history of Iraq anew start level of paths and its considered as most important historial level by the voice of democracy and freedom it was the voice overpowering on all paths of state the operation of build the democracy which establish in any community it was to based shown the ability of regularity about limited ideas and culture pursuit through to based and action and the effect of that build inside the social environment then the operation of build of democracy it takes the distinction and privacy in the totality of cases interact between the multiple elites that build by it agroup of buildings and institutions then that for every elite inside the socity an prominent and important role in the field of existing them and when we talking of the cuitural elite and their role inside the civil society then that the role couldn't reach to limit of judgment demand by that elite then its carry elements people of culture and defend of the intellectual cover.

Key words: The Iraq Elite, Build of Democracy, Social Environment.

¹ Dr. , Bagdad University, Iraq,

² Dr. , karbala University, Iraq, alaa.k@uokerbala.edu.iq

دور النخب العراقية في بناء الدولة بعد عام 2003

كريم مراد عاتي³
ألاء عبد الكاظم جبار⁴

الملخص

تبلورت في الدولة العراقية خلال تاريخها الراهن مرحلة تأسيس لمسارات جديدة وتعتبر من أهم المراحل التاريخية بفعل صوت الديمقراطية وابداء الرأي والحرية فقد كان هذا الصوت طاغياً على كل مسارات الدولة.

إن عملية البناء الديمقراطي التي تؤسس في أي مجتمع إنما تستند إلى إبراز القدرة على الانتظام حول أفكار وثقافة محدودة يسعى من خلالها إلى ترسيخ وفعل وتأثير ذلك البناء داخل المحيط الاجتماعي، وبالتالي فإن عملية البناء الديمقراطي تستمد تميزها وخصوصيتها في مجمل حالات التفاعل بين النخب المتعددة والتي تمثل محور التفاعل التي تبني عليها مجموعة الأبنية والمؤسسات إذ أن لكل نخبة داخل المجتمع دور بارز ومهم في مجال وجودهم فعندما نتحدث عن النخبة الثقافية ودورها داخل المجتمع المدني فإن ذلك الدور لا يصل إلى حد المطالبة بالحكم من قبل تلك النخبة، وإنما تحمل عناصر الثقافة وتدافع عن الصياغات الفكرية والثقافية.

الكلمات المفتاحية: النخب العراقية، النخبة الثقافية، البناء الديمقراطي.

المقدمة:

تشهد الدولة العراقية في الفترة الراهنة من تاريخها، مرحلة جديدة تتسم بالتأسيس لمسارات سياسية جديدة، أضحت فيها صوت الحرية والديمقراطية طاغياً على غيره سواء كانت تلك المسارات في ميادين الدولة أم المجتمع، وذلك في مواجهة عوقد من استمرار التوجهات الشمولية.

ومن المعروف أن عملية البناء الديمقراطي التي تؤسس في أي مجتمع إنما تستند إلى إبراز القدرة على الانتظام حول أفكار وثقافة محددة يسعى من خلالها إلى ترسيخ وفعل وتأثير ذلك البناء داخل المحيط الاجتماعي، وبالتالي فإن عملية البناء الديمقراطي تستمد تميزها وخصوصيتها من مجمل حالات التفاعل بين النخب المتعددة والتي تمثل محور التفاعل المجتمعي أو القاعدة التي تبني عليها مجموعة الأبنية والمؤسسات، إذ أن لكل نخبة داخل المجتمع دوراً ووظيفة في ميدان وجودها فعندما نتحدث عن النخب الثقافية ودورها داخل المجتمع المدني فإن ذلك الدور لا يصل إلى حد المطالبة بالحكم من قبل تلك النخبة، وإنما تحمل لواء الثقافة وتدافع عن الصياغات الفكرية والثقافية الحاكمة أو السائدة في مجال نمط الحكم والترويج له من خلال وسائلها الثقافية. وهي تتضافر في ذلك مع النخب الاجتماعية الأخرى وفق نسق معين من أجل تسيير المجتمع وفق ذلك النسق. ومن هنا فإن فرضية بحثنا تتمحور حول تبين فرضية مفادها أن تكاثف جهود مختلف النخب، تبلور ملامح المشروع المجتمعي، وهو في الوقت ذاته قد يكون الشرط التاريخي القوي للتناسق والتناغم بين النخب في إطار تعبئة تاريخية من أجل تحقيق النموذج المجتمعي والفكري المنشود. ولإثبات ما تقدم فإن محور بحثنا سوف يتركز على تبين ماهية الدور الذي يمكن أن تلعبه النخب حيال البناء الديمقراطي، وهل أن هذا الدور هو سلبى أو معرقل لذلك البناء أم هو إيجابي وفعال حيال البناء الديمقراطي داخل المجتمع.

وذلك من خلال أربعة محاور أساسية تتناول في المحور الأول في ماهية مفهوم لنخبة والثاني تحدد من خلاله أهم سمات البناء الديمقراطي وأشكاله أما المحور الثالث فإنه يبحث في أهم الأدوار التي تقوم بها النخب في مجال البناء الديمقراطي

³ د. ، جامعة بغداد، العراق،

⁴ د. ، جامعة كربلاء، العراق، alaa.k@uokerbala.edu.iq

أولاً: في ماهية مفهوم النخب

تتجاوز مسألة النخب من كونها مسألة من مسائل علم الاجتماع السياسي تمتد لتحتل موقعاً مهماً وحيوياً للمسائل المرتبطة بالسلطة السياسية وآليات الحكم من جهة، إلى العلاقة بالثقافة السياسية وفي المجتمع بأساسه الثقافي من جهة أخرى.

وقد تبدت المناقشات النظرية والتحليلية حول مفهوم النخبة في بداياتها التاريخية في أوروبا منذ أواخر القرن التاسع عشر، من خلال الجدل العلمي والسياسي الذي كان محتتماً بين التوجهات الاشتراكية والماركسية من جانب والتوجهات الليبرالية والديمقراطية من جانب آخر، فاختلقت النظريات حول أسباب ظهور النخبة نظراً إلى اختلاف فئات المجتمع في التوجه والمركز الاجتماعي والتطلع نحو النظر إلى التطلعات والتوجهات وهو ما أفضى إلى وجود أنواع من النخب ما بين مثقفة وسياسية واقتصادية وعسكرية وحزبية وتقليدية وحديثة.. الخ(1).

وقد اخذ منهج النخبة أو الصفوة يشكل أحد اهتمامات الباحثين في ميدان الدراسات السياسية المقارنة، إذ أنه يركز على سلوك عدد صغير نسبياً من صناعات القرار وليس على المؤسسات السياسية، إذ يبرز نفوذ وتأثير مجموعة محددة قد تتفق لها السيطرة بفعل عدة أنماط تجسدها الانتماءات العائلية أو القدرة والقابلية في التحكم بالموارد أو امكانية تجسيد القيم الدينية أو الاجتماعية السائدة أو ارتفاع المستوى التعليمي والثقافي أو حيازة مهارات معينة وقدرة تنظيمية كبيرة فضلاً عن تماسكها في مواجهة النخب الأخرى داخل المجتمع(2).

والتبس مفهوم النخبة منذ ظهوره بمضامين ايديولوجية، إذ بحث المفكر الايطالي (باريتو) مفهوم النخبة في إطار مضاد لمفاهيم (ماركس) حول سيطرة الطبقة البرجوازية، فقد ركز في بحثه عن أسس اختلاف التكوينات الاجتماعية ورصد لعوامل تغيراتها، وبذلك فقد ركز على الدور الذي تقوم به النخبة فهي (عقل المجتمع وفكره المدبر وهي التي تجددته وتميل به إلى المحافظة) وهنا أصبح مفهوم النخبة يشير إلى (تلك المجموعة من البشر التي تملك نصيباً من القوة والتحكم بفضل ما تملكه من خصائص شخصية)(3).

وحاول المفكر (ميلز) أن يكتشف المصادر التي تمنح بعض الأفراد القوة وتمنعها عن الآخرين، كما اوضح كيفية تداخل مصالح الفئات المكونة للنخبة وكيفية تشاب علاقاتها بحيث يصعب على الآخرين الفصل بين أدوار تلك النخبة، فهي تشكل مجموعة معقدة من العلاقات والمصالح، وقد وسعت تلك الأفكار الأسس التي يقوم عليها نظام الحكم وكذلك مفهوم النخبة(4).

أما المفكر (روبرت دال) الذي انطلق من توجهات المدرسة السلوكية، فقد رأى أن مجمل الصياغات النظرية لمفهوم النخبة قد أفسحت مجالاً لما يسمى بـ(النخب المتعددة) ومن ثم فهم ينطلقون من فهم تعددي للحياة الاجتماعية وان هذه القوة موزعة على كل الجماعات دون احتكار لأحد منهم، أي بمعنى ان هذه الصياغات قد وسعت من استخدام المفهوم بحيث امكن الحديث عن نخب متعددة بدلاً من نخب حاكمية، وهكذا فقد استخدم (دال) مفهوم النخبة المتعددة، ففي كل مجالات الحياة السياسية والاجتماعية هناك مجموعة من الأفراد أكثر تأثيراً على صناعة القرارات وكل يشكل نخبة في مجاله وهكذا تتعدد النخب بتعدد مجالات الحياة وتعدد مصادر التأثير(5).

ورغم اختلاف التوجهات الايديولوجية بين مساهمي التنظير العلمي والاجتماعي للنخب، نجد ان المواقف النظرية المختلفة قد تشابهت في تشكيل مفهوم النخب فثمة نخب سياسية هي تملك زمام القوة، وهي تمارس منها الدولة وظائفها في إدارة شؤون المجتمع، أما النخب الأخرى في مجالات المجتمع فأنها نخب تعمل في نطاق محدد وهي نخب تدعم عمل النخبة السياسية وتسهل عمل الحكم فهي تعمل وفق نطاق منظومي وقيمي متداخل، فعندما نتحدث عن النخب الثقافية التي تعمل في الميدان الثقافي، التي قد لا يدور محور عملها في الوصول إلى الحكم، فأنها تحمل أفكار ثقافية وسياسية وتدافع عن تلك الأفكار التي تحدد نمط السلوك السياسي ومناصرته كما في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية ونبد التوجهات الشمولية والتسلطية، فهي تحقق وظائف معينة من أجل أن يعمل المجتمع والنظام السياسي وفق نسق معين وفعال(6).

وفي ضوء ما تقدم فإن مفهوم النخبة اتجه حديثاً نحو عدم التركيز على الأفراد الذين يشكلون مواقع داخل هذه النخب وإنما مال إلى التركيز على المجال العام الذي تعمل فيه النخبة كونها جماعة اجتماعية تمتلك وعياً ودوراً اجتماعياً على مختلف المستويات والقنوات التي تعمل بها(7).

وهذا التشخيص لماهية مفهوم النخب يستلزم أن نبين بشكل جلي النخب التي تنظم مساراتها إلى التأثير في كل فعل اجتماعي أو ثقافي أو سياسي أو عسكري. وذلك لتعدد أنواع النخب وتعدد الأسس التي تقوم عليها، وكذلك نبين أدوارها ووظائفها وإمكانات تأثيرها وتماسكها.

فعند الحديث عن النخب الثقافية، فإنه بشكل أساسي يدور الحديث حول المثقف بشكل أوسع مما تتضمنه الشؤون الثقافية (فهو الذي يخرج باهتماماته وعمله من حدود علمه المتخصص إلى آفاق الإنسانية المشتركة) كما يقول سارتر(8). وغالباً ما يكون للمثقف طموحات مباشرة تهدف إلى التأثير في صياغة ضمير المجتمع، أو صياغة القرارات

الكبرى فيه(9). كما ان هذا الدور الواسع للمثقف وللنخب المثقفة قد يذهب في تأطيره للمجتمع بأكمله، وهذا ناتج من الإطار الواسع للثقافة (إبداعاً وتوزيعاً وتنسيقاً) كما يقول ليبست(10).

ومن هنا فإن المجتمع قد يحتوي على عدد كبير من المثقفين ولاسيما اذا ساعد النظام التعليمي الواسع زيادة الحراك السياسي الاجتماعي لشرائح متعددة من الطبقات الاجتماعية ويمكنهم من الارتقاء اجتماعياً للحصول على أدوار جديدة في مجالات متعددة تختلف عن تلك التي حصل عليها اقرانهم في السابق، أي بمعنى انتزاع الفرد من الأدوار التقليدية التي كان يقوم بها داخل مؤسسات الانتاج المتوارثة وينضم إلى النخبة المثقفة والارتقاء في السلم الاجتماعي على أساس مختلف عن تلك المتوارثة(11).

أما النخب الدينية فيستخدم هذا المصطلح لوصف مجموعات دينية معينة كما في المؤسسة الدينية الرسمية لدولة ما أو حتى غير الرسمية والتي غالباً ما تتمثل بعلماء الدين والفقهاء وأتباعهم المرتبطة بالعائلات ذات الانتماءات السلالية الشريفة(12)، أو المضادة لها المتمثلة بالحركات والتيارات الدينية التي تشكل نخبة تختلف عن بقية المجتمع وتتميز عنه باتخاذها الدين مرجعاً لها، ويحمل افراد هذه التيارات رؤى معينة قد تكون مغايرة نوعاً ما ويحاولون تحقيقها بوسائل مختلفة نوعاً ما.

اما النخبة العسكرية فهي تدور حول خبرة الاحتراف العسكري واتقان العلوم العسكرية وفنون القتال وإدارة المعارك واتقان المواهب العسكرية وتوجيهها وصقلها. إلا انه غالباً ما تسعى تلك النخب إلى التدخل بشؤون السياسة مما يجعل منها الحاكم الحقيقي للدولة، وعموماً تنقسم النخبة العسكرية إلى قسمين من حيث تدخلها بالشؤون السياسية من عدمه فواحدة تستولي على السلطة بالقوة وتزيل النخب المدنية من الحكم والثانية هي اداة بيد النخبة المدنية(13) من خلال اعتماد عدة وسائل رغم ان هذه الوسائل التي تستخدمها الحكومات من أجل تحديد النخبة العسكرية وتحويلها إلى اداة بيد الحكومة لا تنجح دائماً، ذلك ان العسكر ورغم كل شيء ليسوا بمعزل عن الأحداث التي تدور من حولهم(14).

أما النخبة السياسية فتمثل قطاعاً متميزاً واسعاً باتساع مفهوم السياسة ولا تقتصر فقط على بيروقراطية الدولة والبيروقراطيات الحزبية التي تضم قيادات الأحزاب والكوادر والأطر العليا فيها والمؤثرة في نشاط الجماعات المنظمة، وأفراد المجتمع المدني الفاعل والمنشغل بقضايا الشأن العام. ولعل المكانة المتميزة التي تحتلها النخبة السياسية تعود إلى أن مسار السياسة هو السلطة والتي تعد ميلاً عضوياً قوياً تهفو اليه كل النخب الفرعية، كون السلطة تقليدياً في مجتمعنا هي البوابة الكبرى إلى الواجهة الاجتماعية والتميز والأمن والثروة والنفوذ. وللنخبة السياسية قاعدة تتكون من الطبقة السياسية التي لها وظائف سياسية محددة توحيدها روح القيادة الجماعية بالرغم من تنوع مشاربها وتعدد أصولها واختلافاتها العقيدية ولها المعرفة المسبقة بالمصالح الوطنية والقدرة على العمل المشترك بالرغم من الصراع والتنافس وكذلك لها دراية بالمشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية(15).

ثانياً: سمات البناء الديمقراطي وأشكاله

أثبتت التجارب التحديثية لعدد كبير من الدول، بأن لكل دولة نموذجها وشكلها من البناء الديمقراطي الذي يتوافق مع معطيات البنى المجتمعية القائمة (ثقافية، سياسية، اقتصادية) كما انه لكل مجتمع عناصر الدافع التي تسهل ذلك البناء أو المعيقة له، وأن التفاعل بين هذه العناصر المختلفة هو الذي يسهم في حسم شكل ونموذج البناء الديمقراطي المتوافق، فهو يتوافق مع منظومة فكرية وثقافية منسجمة مع التطور الحضاري للبنى الثقافية للمجتمع وبالتالي تترجم إلى سلوك على مستوى الفرد أو المجتمع. كما ان الديمقراطية كمفهوم ونظام حكم هو في حقيقته حصيلة تطور حضاري إنساني، أنها منظومة من القيم والمبادئ الواضحة التي قد تتشوه دلالاتها اذا ما تجرأت وانفصلت، أي بمعنى ان حدود الممارسة مرتبطة بشدة بالثقافة المجتمعية الحاضرة من جهة ومن خلال قناعات النخب الحاكمة على اختلاف مستوياتها(16).

وعلى العموم فإن البناء الديمقراطي يستهدف تأسيس نظام قيمي يسمح بالتنافس الحر على القيم والأهداف التي يسعى اليها المجتمع واثاحة حرية السعي لإعلاء مصالح المجتمع المدني والسياسي، ويكون هذا البناء متركزاً في الاهتمام بضمانات حرية التعبير وتكوين المنظمات والانضمام اليها واعطاء اهمية للانتخابات الحرة المفضية إلى التداول السلمي للسلطة وتوسيع افق المشاركة على أساس أهلية وكفاءة جميع المواطنين لشغل الوظائف العامة في المجتمع والدولة(17). ولقد اتجهت عديد من الدول نحو بناء نموذج ديمقراطي للحكم من خلال عدة عوامل يكن إجمالها بـ(18):

- 1- بفعل إرادات النخب الحاكمة.
- 2- بفعل قوة المطالب الاجتماعية.
- 3- بفعل زخم التحولات العالمية واستحقاقاتها.
- 4- بفعل أزمة الشرعية أو الأداء.

وهذه العوامل كلها تعتمد بدرجة أو أخرى على نوعية النخب المجتمعية، ومدى استعدادها وقدرتها على خلق القاعدة المادية المتينة للعقد الاجتماعي المزمع تحقيقه، فالتحول الديمقراطي قد يحدث نتيجة ارادة نخبة ديمقراطية مستتيرة تأتي بعد انهيار نظم سلطوية أو استبدادية ويؤدي وصول تلك النخب إلى اجراء تحول ديمقراطي، وذلك لأسباب متعددة منها(19):

أ- مساوى النظم السلطوية: إذ أن سيطرة نظم الحكم الاستبدادية والسلطوية في دول عديدة، التي غالباً ما استولت على السلطة واحتكرتها لسنوات طويلة، وحرصت على الإبقاء والاستمرار على هذا الوضع دون منازع. جعل الصراع على السلطة يأخذ في بعض الأحيان الطابع العنيف كالانقلابات العسكرية والاغتيالات السياسية، وفي ظل عدم استقرار الحياة السياسية واتساع أزمة الشرعية السياسية التي تنامت، فقد أصبح احد الحلول المناسبة لتسوية الصراع على السلطة أن يتم من خلال تداولها بين القوى والجماعات السياسية المختلفة بطريقة سلمية تتمثل في الأخذ بالديمقراطية، وعن طريق الانتخابات التنافسية.

ب- عدم الفعالية الدستورية والمؤسسية: أن شيوع ظاهرة تجريب دساتير لا تتصل بالواقع الفعلي الذي تعيشه نظم الحكم الاستبدادية والسلطوية، والتي لا تلبى المتطلبات الحقيقية للنظم السياسية الرشيدة ولا المتطلبات الإنسانية للشعوب، وحتى وإن كانت كذلك في بعض الأحيان، فإنه تكون هناك فجوة كبيرة بين النصوص الدستورية كما هو منصوص عليها وبين الممارسات الواقعية، ومع تعاظم المشكلات السياسية لتلك الدول بات من المؤكد أن أي تحرك جاد نحو الإصلاح، ينبغي أن يتم من إعادة البناء الدستوري، مع وجوب مراعاة التوافق بين النصوص الدستورية والبيئات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. بالإضافة إلى المؤسسات التي يتم من خلالها وضع نصوص الدساتير موضع التنفيذ الفعلي.

ج- عدم الاستقرار السياسي: لقد عانت اغلب أنظمة الحكم الاستبدادية والسلطوية من تدهور حالة النظام والقانون. وخصوصاً مع تعاظم المشكلات الأمنية وتنوعها سواء كانت تمس كيان وسيادة الدولة مثل مشكلات الانقلابات العسكرية أو الصراعات والحروب الأهلية. أو مشكلات انتهاك حقوق الإنسان أو التدهور المؤسسي وفشل سياسات الاندماج الوطني وتنامي صراع السلطة بين النخب المتنافسة وغيرها من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والمشكلات مع العالم الخارجي على المستويين الاقليمي والدولي. التي يترتب عليها التدخلات الاجنبية في الشؤون الداخلية للبلاد والتي غالباً ما يترتب عليها شيوع حالة من الفوضى وعدم الاستقرار داخل البلاد.

د- الفشل الاقتصادي: استمرار الفشل الاقتصادي على مستوى أنظمة الحكم الاستبدادية والسلطوية مثل أحد الظواهر التي تميز تلك الدول ونتيجة لذلك فقد برزت قضية الديمقراطية باعتبارها محور ازمة التطور السياسي بعد ان فشلت استراتيجيات التنمية التي تبنتها الحكومات التسلطية في تحقيق المهام السياسية التي حددتها، وهو الأمر الذي زاد من أعباء ومعوقات التنمية الاقتصادية واسهم في إحداث الفشل الاقتصادي حيث باتت مطالب السكان متعاظمة ولم يواكب ذلك تحسن في مستوى المصادر والمدخلات وهو الأمر الذي يعطي بعداً جديداً للأزمة وبدلاً من الوصول بالمجتمع إلى حالة من الوحدة والتجانس دفعت به إلى حالة الانقسام والتشرد، وبدلاً من تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، عملت على نشر الفساد وعدم المساواة في المجتمع، وبدلاً من تحقيق التنمية الاقتصادية عززت الكساد المادي والانحراف وبدلاً من تأسيس أنظمة سياسية فعالة خلقت توجهات انفصالية وانقلابات عسكرية وحالات عدم استقرار بما أدى إلى بقاء المجتمعات في الأزمة الدائمة، والتي يعزى السبب في تكوينها والإبقاء عليها إلى غياب الديمقراطية.

هـ- أزمة الاندماج الوطني: وتتمثل أزمة الاندماج الوطني في عجز النظم السياسية الاستبدادية والسلطوية عن التعامل مع الواقع التعددي للمجتمع (بالاغراء، أو الإكراه) بشكل أدى إلى علو الولاءات غير الوطنية على الولاء الوطني، وهو أمر فسح المجال امام الصراع بين الجماعات المختلفة بعضها البعض، أو بين هذه الجماعات والنظام السياسي، على نحو حال دون خلق ولاء وطني عريض يؤدي إلى التماسك الوطني وبعبارة أخرى فإن أزمة الاندماج الوطني تبدو واضحة حين يظهر النظام السياسي عجزاً عن بناء الدولة الوطنية.

وهذه العوامل مرتبطة بأسباب تاريخية وسياسية واجتماعية وثقافية داخلية بشكل كبير، اضافة إلى عامل الإرادة الخارجية سواء كان هذا العامل الخارجي مساعد للتحويل الديمقراطي ام كان مثبط له، وكذلك التحويل الديمقراطي الذي يحدث نتيجة انسحاب نخب معينة من الحياة السياسية بفعل زيادة المطالب الاجتماعية المتنامية المصاحبة لتكلفة القمع الموافق لهذه المطالب.

ثالثاً: دور النخب العراقية في بناء الدولة المطلوبة

غالباً ما يعترض تكوين النخب عوامل سياسية واجتماعية وتاريخية شتى، داخلية وخارجية، وفي ظل بيئة ثقافية معينة، ويبقى دور تكوينها الطبقي حاسماً في منحها صفاتها وخصائصها وطبيعتها، ومحتوى وشكل أطرها المؤسساتية وتوجهاتها

الايديولوجية، وهكذا فإن نجاحات وإخفاقات هذه النخب تقررهما مجمل التحديات التي تواجهها، والتشوهات العرضية التي تصيبها، وسيروية التجربة التي تعترض مسيرتها.

وقد مثلت النخب العراقية منذ تأسيس الدولة العراقية أحد نتائج ظروف الواقع السياسي الذي مر بالمجتمع العراقي قبل وبعد تأسيس الدولة، وكان هذا الواقع أحد الأسباب المؤثرة على تفاعلها ودورها فيما يتعلق بالمجتمع وأسسهِ وتفاعلاته، فبعد انهيار مؤسسات الدولة العثمانية لم ترث النخب قيم وتقاليد وأهداف ومؤسسات راسخة يمكن اللجوء إليها في الممارسة خارج الأطر التقليدية الموروثة، فلجأت إلى الغرب للاستعانة بالقيم والمؤسسات الحديثة، ورافق ذلك تبني افكار وقيم وأشكال ووسائل ثقافية جديدة (20). فقد خرج الجيل الأول من النخب السياسية العراقية الحاكمة من تحت عباءة العسكر العثماني، ومن انخرط منهم في ثورة الشريف حسين في الحجاز، وقاد مع تأسيس الدولة العراقية الحديثة في العام 1921 المؤسسات الناشئة. أما الجيل الثاني فخرج مثل أسلافه من تحت عباءة العسكر أيضاً، وهذه المرة كان العسكر الراديكالي، فقاد سلسلة من الانقلابات في صراع دموي على الحكم منذ ثورة 14 تموز 1958 وفي الحالتين كانت النخبة العسكرية هي الحاكمة فعلياً، وحتى المدنيين من الساسة الحكام، باستثناءات قليلة، ارتدوا بزة العسكر حيث غابت الشرعية الدستورية لصالح شرعية القوة والقمع والقهر، ولأن المجتمع المدني، والمدينة ذات التقاليد والمؤسسات العصرية لم تكن قد تبلورت بعد، ولأن معظم النخب كانوا منحدرين في الغالب من أصول ريفية – عشائرية، فقد امتزجت، تقاليد إدارة الثكنة مع تقاليد إدارة العشيرة ممهدة ومؤسسة لدولة هجينة لا يمكننا بأي حال ان نسميها دولة القانون والمؤسسات لحكم مجتمع الذي من الصعب ان نطلق عليه تسمية المجتمع المدني (21).

ومنذ ثورة 14 تموز 1958 حدث تغيير شامل بطبيعة النخب الحاكمة وأصولها واصبحت المشكلة تتمثل بهيمنة النخب العسكرية على الحياة السياسية بشكل واضح واستمرت خلال العهود الجمهورية اللاحقة هذه الهيمنة، إلا ان هذه النخب لم يكن لها وضوح فكري لبرنامج أو سياسة أو ايديولوجية ثابتة فتأسست الانقسامات والنزاعات الشخصية من أجل الهيمنة على السلطة، فغدت السلطة امراً شخصياً تحتضن الدولة والتي تحولت لتحقيق غايات سلطوية قبل الغايات المجتمعية (22).

وهذه التحولات في الواقع العراقي لم تشكل تاريخياً أسلوب بناء ديمقراطي حقيقي للحكم وللحياة بشكل يتوافق مع جميع الحريات المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ومن خلال تحولات بنائية وهيكلية شاملة في السلوك الفردي والجمعي يتواصل مع الفكر والثقافة وضابط للسلوك بشكل يقبل للتأقلم مع الظروف والأوضاع المتبدلة فالديمقراطية ليست مجرد أحزاب سياسية متعددة وانتخابات تجري بشكل دوري بل هي قيم ومثل عليا وهذه العملية تتطلب جهداً مشتركاً من كافة النخب المجتمعية.

كما أن مشروعية استمرار النخب الحاكمة التي كانت القائمة على تحقيق الانجازات الاقتصادية والاجتماعية قد أخذت تتآكل بسبب عوامل عديدة منها (23):

1. ظهور التفاوت الاجتماعي والاقتصادي الحاد في إطار المجتمع وغياب ضمانات الحد الأدنى.
 2. طغيان العنصر الشخصي على العملية السياسية وضعف التنظيمات الوسطية المؤدية إلى غياب الاطار النظامي المؤسسي اللازم لعملية المشاركة السياسية.
 3. غياب أو ضعف الطبقات أو القوى الاجتماعية الوسطى.
 4. انخفاض درجة الوعي السياسي لنقص الخبرات وغياب مظاهر الحرية الاعلامية.
- واستناداً إلى ما تقدم من اتجاهات حول طبيعة الدور الذي مارسته النخب العراقية على صعيد المجتمع والدولة فإن التساؤل الذي يطرح حول طبيعة الثقافة السياسية المتعلقة بتوافر مستلزمات البناء الديمقراطي. وهذا التساؤل يتمحور حول: هل يكون البناء الديمقراطي عن طريق الإصلاح السياسي أم عن طريق الجوانب الثقافية؟ (24)
- الجانب الأول مثله اتجاه عريض يرى في فشل الثقافة السياسية خلل في الخبرة المعرفية، وان الإصلاح الثقافي مرتبط بالنجاحات السياسية في تقديم نموذج قادر على الممارسة العملية ومن خلال عودة العلاقة بين الفرد والمجتمع وبين السلطة.

والجانب الثاني نقيض للجانب الأول، إذ يرى ان المجتمع ليس له علاقة بالمشاكل الثقافية المتعلقة بالجانب السياسي فالأفراد يمتلكون وعياً واستعداداً للحراك السياسي.

أما الجانب الثالث فانه يحدد المشكلة بالجانب الثقافي حصراً وأنها تمثل بنظره العائق الأكبر في تحقيق بناء ديمقراطي، فالمجتمع الذي يتخلص من استبدادية سلطة معينة جاثمة مثلاً، سوف يقع لاحقاً في استبداد السلطة القادمة حتى لو كانت آتية من أبناء المجتمع نفسه، وذلك لأن الاستبداد متأصل في الثقافة السياسية على مستوى الفرد والمجتمع في آن واحد.

وبذلك يختلط وصف النهج الديمقراطي في الحكم مع غيره من الأنظمة، ولاسيما أخذت تبدو في شكلها ومظهرها ديمقراطياً، في حين يكون مضمونها وطبيعتها ممارستها أبعد من ذلك الوصف وبالاتجاه النقيض.

وهنا تبرز ضرورة تحديد الإطار العام لنظام الحكم الديمقراطي وآليات العمل والممارسة التي يعمل بها النظام السياسي والمتمثلة ب:

- 1- التأطير الدستوري للممارسة الديمقراطية بغية تحديد اسس العمل المشترك، مما يسمح من خلالها السيطرة على الصراعات الجانبية، وضبط السلطة واخضاعها إلى اعتبارات المصلحة العامة.
 - 2- وجود هيئة تمثيلية منتخبة تنظم إطاراً سياسياً مقبولاً للتنافس السياسي، وتكفل الحقوق لدى سائر أفراد المجتمع الذين يشكلون مواطنين متساوين بالحقوق.
 - 3- ضرورة وجود تعدد تنظيمي يعبر عن أفكار وقيم تنظيمات ومؤسسات متعددة داخل النظام السياسي، ويكون التنافس بينها بصورة ديمقراطية وعبر صناديق الاقتراع بما يخلق مساحة سياسية تتسع هذه القوى المتعددة والآراء المطروحة في التعبير عن نفسها.
 - 4- هو ضمان مبدأ تداول السلطة سلمياً بين جميع القوى والاتجاهات السياسية المنظمة، وضمن فترات محددة دستورياً. وذلك لضمان اشتراك الجميع في تقرير مسألة السلطة، والسماح بتجديد المصالح وتعديلها، ومنع الصدام بين الأطراف الاجتماعية، وذلك حسب قواعد اجرائية تنافسية حرة ونزيهة تتيح إمكانية انتقال السلطة وفقاً لنتائجها.
 - 5- حق الأفراد والجماعات في التعبير عن آرائهم وفي جميع المجالات، بما فيها الحق في معارضة السلطة، فلا يحق لحاكم فرد، أو مجلس، أو نظام مفرد ان يدعي حق التفكير منفرداً، وإنما لكل مواطن وعلى قدم المساواة له حرية الرأي والتعبير عن ذلك الرأي، ومناقشة السياسات الداخلية والخارجية عبر شتى وسائل الإعلام.
- ومن هنا فان بناء الديمقراطية الناشئة في العراق تحتاج إلى ترسيخ مقوماتها من خلال بناء الوعي داخل المجتمع والدولة باعتبارها قوة دافعة تبرز تأصيلها في الفكر والسلوك والمرجعية الحضارية والثقافية بصورة عامة، أي بمعنى ان البناء الديمقراطي يحتاج الآن إلى تأسيس داخل الوعي الفردي والجمعي وإلى تأسيس داخل المنظومة الثقافية السائدة وأساليب وطرق التنشئة ومؤسسات التعليم والاعلام والثقافة، حتى يمكن ان تتحول إلى قناة راسخة ومن ثم تترجم إلى سلوك سياسي مستمر.
- فالبناء الديمقراطي في العراق عملية شاقة، لا يمكن ان تقوم على أسس تقليدية قديمة، وهي لذلك بحاجة إلى آليات وتلك الآليات محكومة بأسس وشروط ومستلزمات لا يمكن تجاوزها. كما ان تلك الآليات تتطلب علاقات مع المجتمع بكل المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ولا يمكن تحقيق ذلك الا من خلال خلق بيئة سياسية اجتماعية ثقافية قابلة ومستعدة لهذا التحول. فالسلطة السياسية في الدولة الديمقراطية تستقر في ظل الكفاءة المتنورة التي تكون ثمرة للحياة الديمقراطية لتستقر وتستمر مع مرور الزمن والممارسة لتتحول إلى نوع من التقليد الذي تتوارثه النخب الحاكمة في الحياة السياسية عندما يتم نقل الممارسة السياسية إلى مستوى العمل المؤسسي وتكرس في ظل بيئة ديمقراطية حاضنة ومستوعبة لتعدد الفرص امام من يمارس حق الاختيار من المواطنين.
- ولقد أخذ البعض ينادي بصعوبة البناء الديمقراطي والتطبيق اليوم في العراق، وهم ينطلقون بذلك من كون الديمقراطية كمعرفة وثقافة لازالت مسألة نخب معينة ومحددة وليست ذات طابع شعبي واسع مناصر لهذا الاتجاه. ولكن يخالف هذا الرأي من يرى ان البناء الديمقراطي في ما بعد الأنظمة الشمولية تعد الخطوة الأولى للمطالب الشعبية لأنها تستمد دلالاتها الحقيقية من سنوات التسلط، وأن التطبيق ما هو الا حصيلة تجارب واستنتاجات تستند على فلسفة ومناهج وأفعال، بمعنى هي ثقافة عصر إنساني يمكن ان تتطور وتنمو على قدر ما تزخر به من قدرات على تغيير الفرد والمجتمع(25).
- وهنا تثار مسألة التشكيك بجدوى نخب المجتمع في اجراء أو تعزيز البناء الديمقراطي، لاسيما ما يتعلق بالدور الذي يجب ان تحققه النخب في هذا الاتجاه، فهذا الدور يحدد الأفكار والقيم المنتجة للبناء الديمقراطي، وهذه المسألة تدفعنا لتحديد المواقف والأدوار التي تؤديها النخب المثقفة على سبيل المثال في المجتمع حينما يكون مثقفي هذه النخب داخل السلطة أو عندما يكونون هؤلاء خارج السلطة(26).
- ففي الحالة الأولى حينما يكون المثقف ابناً شريعياً للسلطة وأجهزة المؤسسة الرسمية التي يعمل بها فانه يمارس الدور بخصوصيات الخطاب الثقافي التقليدي الذي درجت عليه المؤسسة الرسمية سواء كان هذا التوجه ديمقراطي أم غير ديمقراطي ليصبح المجتمع تحت تأثير تلك المؤثرات المسبقة.
- أما الحالة الثانية فهي حالة المثقف خارج المؤسسة والسلطة وهو يعبر عن نفسه بانتمائه إلى المشروع السياسي والثقافي الموازي أو المناوئ. وإذا كانت ثمة حقيقة تؤكد الاتجاهات السابقة، فإن ذلك لا يبعدها عن القاسم المشترك في المساهمة الفعالة في إدارة المجتمع على وفق ظروفه الثقافية، أي ان توفر ثقافة ديمقراطي على المستوى السياسي والمدني هو ما يتيح بناء نظام ديمقراطي يؤثر إيجابياً في خلق ثقافة وطنية رصينة ومستلهمة لتراث عملية بناء الوعي بالسياسة وتصوراتها ومواقف المجتمع فيها(27).

وهكذا اذا كانت النخب هي عامل فعل وتغيير وبناء، لقيم وآراء واتجاهات معينة فإننا قد نلتقي مع من ينادي بإعطاء نخب المجتمع أبعادها المطلوبة حتى يكون رصيدها الثقافي خط دفاعي قوي يساهم في البناء الديمقراطي وفق إتجاهين لرئيسيين(28):

الأول: الدفاع عن الدولة من موقع الثقافة باتجاه الخارج وذلك من خلال استنفار مقومات الهوية المشتركة لحماية الدولة بالثقافة وذلك من خلال حماية ذاتيتها واصالتها ووجودها الحضاري في مواجهة أحداث الخلل في الكيان العام للدولة والمجتمع.

الثاني: الدفاع عن هوية المجتمع وحيويته من موقع الوعي بالذات عبر تأصيل تاريخ الثقافة باتجاه الداخل لتحقيق تفاعل إيجابي بناء ومؤثر مع معطيات التحول في مواجهة حالات الانهيار والتقليد والاستلاب. واستناداً إلى ما تقدم فإن المجتمع الذي هو أساساً تقوده نخبة مدنية صنيعة الموروث الحضاري والثقافي للمجتمع ككل وتمارس ما هو ضرورة لبناء دولة ديمقراطية، هي القادرة على القيام بدور تاريخي للتغيير أو اصلاح المجتمع، وعلى النخبة المثقفة توجيه دفعة الحكم باتجاه تأسيس قيم وتقاليد لممارسات فعلية نحو التحول الديمقراطية وتنمية ذلك البناء من خلال المؤسسات الثقافية والتعليمية وتنشيط دور مؤسسات المجتمع المدني حتى تلعب الدور المطلوب من هذه العملية التي تتطلب البناء على قواعد علمية وقيم العدالة الاجتماعية، وكذلك الاستفادة من تجارب الأمم السابقة التي نهضت من حطام الحروب وويلاتها وبنيت مجدها بجهود ابنائها المثقفين المتنورين.

الخاتمة

إن التباين في المرجعيات والمصادر التي نهلت منها النخب المجتمعية العراقية منذ بداية تأسيس الدولة وتأثرهم بالمصدر الخارجي كان قد أسهم في هشاشة تكوينهم وبقيت تلك النخب مستهلكة للأفكار الواردة، مما أدى بالنتيجة إلى تحديد الدور الذي تقوم به على صعيد تحقيق مشروع وطني حقيقي يستجيب للتحديات التي تواجه الدولة والمجتمع، كما واجهت النخب المجتمعية تحدي داخلي تمثل في الآلية المسيطرة على المجتمع من قبل السلطة دون استطاعتها مجابهة تلك الآليات التي ازدادت من تهميشها وتحديد تحركها التقاليد الاجتماعية والدينية إلى جانب إفرازات التاريخ والتي تمثلت بالمشاكل الاجتماعية التاريخية التي يعاني منها الفرد العراقي.

ومن هنا فإنه لا يمكن بلورة المشروع الوطني ليكون معبراً عن التوجه المجتمعي ما لم يكن للنخب العراقية مشروع تنموي يرسخ أسس الدولة العراقية الحديثة في ضوء الحاجة الحقيقية للمجتمع والمواطن في الحاضر والمستقبل، فالارتداد إلى الانتماءات الفرعية (عشائرية، طائفية، مناطقية...) قد يعبر عن اخفاق تلك النخب في جانب من أسس وجودها وعملها على بلورة مشروع وطني عراقي وتأصيله على المستوى الثقافي وعلى مستوى الدولة، إذ ان استمرار عدم فاعلية تبلور المشروع الوطني يزيد من عدم فاعلية الدولة، وبالتالي يؤدي إلى تسارع بحث الجماعات والفئات الاجتماعية المختلفة عن تنظيم نفسها خارج الولاء الوطني ومد شبكات التواصل الثقافي والمادي إلى ما وراء حدود الدولة المادية والثقافية وهي ما قد يؤدي إلى انحلال النسيج والجسد الاجتماعي عامة.

إذن ما يواجه أدوار ووظائف النخب العراقية من المساهمة الفاعلة في البناء الديمقراطي اليوم عدة تحديات أهمها:

1- بناء الدولة الجديدة بمؤسساتها وتقاليدها وقواعدها وفق البناء المؤسساتي الصحيح مع بناء القاعدة المجتمعية والفكرية الجديدة.

2- تنمية المجتمع ثقافياً وسياسياً واقتصادياً لإخراجه من الأطر المتعددة وترسيخ هويته الوطنية بعيداً عن الانتماءات الأخرى، سيما التوجهات الدينية غير الصحيحة.

إن النخب العراقية قد تستطيع الاسهام في تحقيق هذه المعادلة من خلال تبني ثقافة مجتمعية تعمل من أجل تأكيد الهوية الوطنية المساهمة في تعزيز بناء الدولة ولتزيل الأسس التقليدية السلطوية التي رافقت تأسيس الدولة العراقية وأثبتت عجزها بجميع مراحلها وتحولاتها، والتشديد على عملية التحديث الثقافي والسياسي للمجتمع وذلك بتبني أسس دولة القانون والمؤسسات وبناء مجتمع مدني فاعل يعمل وفق أسس ومضامين علمية حديثة واقعية ليكون بذلك دالة ومعيّاراً لوضع الأسس الجديدة لبناء الدولة المطلوبة في العراق.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر العربية

- احمد زايد، النخب السياسية والاجتماعية مدخل نظري مع اشارة إلى تشكلها في المجتمع المصري، القاهرة، دار المعارف، 1991.
- برهان غليون، الديمقراطية العربية جذور الازمة وأفاق النمو، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 2002.
- ثامر كامل، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دار المجدلوي، الاردن، ط1، 2004.
- جمال محمد السيد ضلع، اشكالية الديمقراطية غير المباشرة في افريقيا، بحث مقدم إلى الندوة الدولية حول اشكالية السلطة والتحرر (كل السلطة للشعب) التي نظمها ويشرف عليها المركز العالي للدراسات وابحاث الكتاب الاخير بالتعاون مع جامعة قاريونس للفترة من 23-26/3/2009.
- حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين، بحث في تغير الاحوال والعلاقات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.
- حميد الهاشمي، العنف في الشخصية العراقية، بحث منشور في مجلة علوم إنسانية الالكترونية، العدد 7، العدد 2004/اذار/.
- دنيا هاتف، النخبة ودورها السياسي في الوطن العربي منذ الاستقلال (حالة مصر والعراق)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2005.
- سعد محمد رحيم، النخب العراقية ومعضلة تأصيل الهوية الوطنية، الحوار المتمدن، العدد 1841، اذار، 2007.
- سعد محمد رحيم، النخب السياسية والنخب الثقافية، بحث منشور على الانترنت.
- عبد الجبار احمد، الدولة العراقية بين جدلية التكوين والاستمرارية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 34، 2007.
- عبد الله غلوم، الثقافة وانتاج الديمقراطية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 2004.
- عبد الباقي شميمسان، دور وحدود المنظومة السياسية في ضبط مكان التحول الديمقراطي صحيفة الاوسط، العدد 2008/183.
- عبد الاله بلقزيز، الثقافة العربية أمام تحدي البقاء، مجلة شؤون عربية، العدد 79، ايلول، 1995.
- غانم محمد صالح، التحول الديمقراطي في الوطن العربي بين وهم التعبير ورغبة التغيير، مجلة العلوم السياسية، العدد 31، تموز/2000.
- محمد المنصوري، الاصلاح والشرط الديمقراطي نظرية الاصلاح وخطوط التطبيق، مجلة اقلام اماراتية، مركز الامارات للإعلام والدراسات، ايلول/ 2006.
- محمد ابو رمان، اشكالية العلاقة بين الثقافة والسياسة، مجلة العصر، العدد 42، 2005.
- مجدي حماد، العسكريون العرب وقضية الوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1987.
- مصطفى مرتضى، المثقف والسلطة، دراسة لوضع المثقف العربي (1970-1995)، دار قباء للنشر، القاهرة، 1998.
- agiddens elite in the british class structure in john scott the sociology of elites Edward elger publishing limited London 1990 p 5

الهوامش

- (1) نصر عارف، نظرية النخبة ودراسة النظم السياسية العربية الإمكانات والإشكالات، في مجموعة باحثين، النخبة السياسية في العالم العربي، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 1996م، ص96.
- (2) ثامر كامل، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دار المجدلوي، الأردن، ط1، 2004، ص47.
- (3) عبد السلام نوبر، النخبة السياسية في مصر، في مجموعة باحثين: النخبة السياسية في العالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص252.
- (4) أحمد زايد، النخب السياسية والاجتماعية، مدخل نظري مع اشارة الى تشكلها في المجتمع المصري، القاهرة، دار المعارف، 1991، ص20.
- (5) R.dahi, acritique of the rulling elite model, A.P.S.R,vol no.2, June, 1968.
- (6) نصر عارف، مصدر سبق ذكره، ص19.
- (7) A Giddens, elite in the British class structure, in John Scott (ed) The sociology of Elites Edward Elger Publishing limited, London, 1990, p.59.
- (8) دنيا هاتف، النخبة ودورها السياسي في الوطن العربي منذ الاستقلال (حالة مصر والعراق)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد، 2005، ص83.

- (9) مصطفى مرتضى، المثقف والسلطة، دراسة لوضع المثقف المصري (1970-1995) دار قباء للنشر، القاهرة، 1998، ص25.
- (10) دينا هاتف، مصدر سبق ذكره، ص85.
- (11) دينا هاتف، مصدر سبق ذكره، ص86.
- (12) حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين بحث في تغير الاحوال والعلاقات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص817.
- (13) مجدي حماد، العسكريون العرب وقضية الوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1987، ص280.
- (14) دينا هاتف، مصدر سبق ذكره، ص116.
- (15) برهان غليون، الديمقراطية العربية جذور الأزمة وآفاق النمو في مجموعة باحثين: حول الخيار الديمقراطي دراسة نقدية مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 2002، ص22.
- (16) عبد الباقي شميستان، دور وحدود المنظومة السياسية في ضبط مكان التحول الديمقراطي، صحيفة الأوسط، العدد 183، الأربعاء 2008/2/13.
- (17) محمد المنصوري، الإصلاح والشرط الديمقراطي، نظرية الإصلاح وحفظ التطبيق، مجلة اقلام اماراتية، مركز الامارات للاعلام والدراسات، ايلول/ 2006، ص3-4.
- (18) المعز بالله عبد الفتاح، كيف وصلت الدول الى الديمقراطية، بحث منشور على الانترنت www.Aladl.net.
- (19) جمال محمد السيد ضلع، إشكالية الديمقراطية غير المباشرة في افريقيا، بحث مقدم الى: الندوة الدولية حول إشكالية السلطة بين التسلسل والتحرر (كل السلطة للشعب) التي نظمها ويشرف عليها المركز العالي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر بالتعاون مع جامعة قاريونس، ليبيا، للفترة من 23-26/3/2009، ص31.
- (20) سعد محمد رحيم، النخب العراقية ومعضلة تأصيل الهوية الوطنية، الحوار المتمدن، العدد 1841، آذار 2007.
- (21) سعد محمد رحيم، النخب السياسية والنخب الثقافية، بحث منشور على الانترنت <http://dorooob.com>.
- (22) عبد الجبار أحمد، الدولة العراقية بين جدلية التكوين والاستمرارية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 34، 2007، ص133.
- (23) غانم محمد صالح: التحول الديمقراطي في الوطن العربي بين وهم التعبير ورغبة التغيير، مجلة العلوم السياسية، العدد 31، السنة 10، تموز 2000، ص20.
- (24) محمد أبو رمان، إشكالية العلاقة بين الثقافي والسياسي، مجلة العصر، العدد 42، 2005، ص6.
- (25) حميد الهاشمي، العنف في الشخصية العراقية، بحث منشور في مجلة علوم انسانية الالكترونية، العدد 7، آذار 2004، www.ulum.ul.net.
- (26) عبد الله غلوم، الثقافة وإنتاج الديمقراطية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 2004، ص148.
- (27) وحيد عبد المجيد، مشروع التعاون المتوسطي والمسألة الديمقراطية، مجلة السياسة الدولية، العدد 117، 1994، ص182.
- (28) عبد الإله بلقزيز، الثقافة العربية أمام تحدي البقاء، مجلة شؤون عربية، العدد 79، ايلول 1995، ص90.